متابعة تطورات الوضع المتفاقم في سورية

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2012/2/12 بالقاهرة،

- بعد استماعه إلى عرض كلٍ من رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والأمين العام لجامعة الدول العربية حول التحرك السياسي العربي ومداولات مجلس الأمن في جلسته المنعقدة بتاريخ 2012/1/31 حول التطورات الخطيرة في سورية،
- واستناداً إلى قرارات وبيانات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، واللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية التالية: البيان رقم 148 د.غ.ع بتاريخ 2011/8/27 والبيان رقم 152 د.ع (136) بتاريخ 2011/9/13 والقرار رقم 7435 د.غ.ع بتاريخ 2011/10/16 والقرار رقم 7436 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/2 والقرار رقم 7437 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/2 والقرار رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 والقرار رقم 7439 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/16 بالرباط والقرار رقم 7440 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/16 بالرباط والقرار رقم 7441 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/24 بشأن تطورات الأوضاع في سورية، والقرار رقم 1900 د.غ.ع بتاريخ 2011/11/26 الصادر عن اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، وبيان رقم 161 د.غ.ع بتاريخ 2011/12/20، وعلى القرار رقم 7442 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/27 بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية، وعلى القرارين رقم 7444 ورقم 7445 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22 بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية وعناصر الخطة العربية لحل الأزمة السورية، والبيان الصادر بتاريخ 2011/12/3 بالدوحة، والبيان الصادر بتاريخ 2011/12/17 بالدوحة، والبيان الصادر بتاريخ 2012/1/8 بالقاهرة،
- وإذ يعبر المجلس عن رفضه وإدانته لاستمرار عمليات القتل والعنف في سورية واستمرار الحكومة السورية في تصعيدها واستمرار تبني الخيار العسكري، واستعمال الأسلحة الثقيلة لقصف الأحياء والقرى المحاصرة، مما يتعارض مع الالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس جامعة الدول العربية وخطة الحل العربية،

- وإذ يدين المجلس بكل شدة هذه العمليات العسكرية التي أدت إلى تردي الأوضاع في سورية بشكل خطير وزادت من معاناة المدنيين،
- وإذ يعرب المجلس عن التقدير لمجموعة الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي صوتت مع مشروع القرار بشأن الوضع في سورية بتاريخ 2012/1/31م، فإنه يعبر عن خيبة الأمل الشديدة تجاه موقف روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية لمعارضتهما هذا القرار، الذي أدى إلى استغلال الحكومة السورية لهذا الموقف لتمعن في ممارسة العنف وإجراءات القمع ضد أبناء الشعب السوري الشقيق،
- وإذ يدرك المجلس مدى الضرورة القصوى للتصدي للازمة الإنسانية العاجلة التي يعاني منها المدنيون السوريون في عدد من المحافظات جراء تزايد العنف ونفاذ المواد الأساسية من غذاء ودواء ووقود،
- وإذ يؤكد المجلس حرصه على مواصلة الجهود العربية من أجل إيجاد حل سلمي يخرج سورية من أزمتها الطاحنة ويحقق للشعب السوري ما يطمح إليه من إصلاح وتغيير وانتقال سلمي إلى حياة ديمقراطية سليمة، ويحفظ لسورية وحدتها واستقرارها وسلامة ترابها الوطني، ويجنبها أي تدخل عسكري،

يقـــرر

1- الإجراءات والتدابير التالية:

أ- ضرورة الوقف الفوري والشامل لكافة أعمال العنف والقتل للمدنيين السوريين، ذلك أن الحدث أكبر من أن تبرره الأسباب مهما كانت دوافعها، ويدعو مجلس الأمن إلى استصدار قرار في هذا الشأن.

ب- دعوة القوات المسلحة السورية إلى الرفع الفوري للحصار العسكري المضروب حول الأحياء والقرى السكنية، والامتناع عن القصف ومداهمة الأماكن السكنية وإعادة الجيش والآليات العسكرية إلى ثكناتها ومواقعها الأصلية، وتحمل السلطات السورية مسؤوليتها في حماية المدنيين.

ج- التأكيد على الالتزام بالتنفيذ الكامل لكافة قرارات مجلس الجامعة المشار إليها آنفاً، وآخرها القرار رقم 7444 بتاريخ 2012/1/22 بشأن خطة خارطة الحل السلمي للأزمة السورية، وحث الحكومة السورية على الوفاء باستحقاقاتها والتجاوب الجدي السريع مع الجهود العربية لإيجاد مخرج سلمي للأزمة في سورية، الأمر الذي يجنبها مغبة التدخل العسكري كما أكد المجلس على ذلك مراراً.

د- وقف جميع أشكال التعاون الدبلوماسي مع ممثلي النظام السوري في الدول والهيئات والمؤتمرات الدولية. ودعوة كافة الدول الحريصة على أرواح الشعب السوري إلى مواكبة الإجراءات العربية في هذا الشأن.

2- إن استخدام العنف ضد المدنيين السوريين بهذه القسوة البالغة بما في ذلك استهداف النساء والأطفال يقع تحت طائلة القانون الجنائي الدولي ويستوجب معاقبة مرتكبيه.

3- التأكيد على سريان إجراءات المقاطعة الاقتصادية، ووقف التعاملات التجارية مع النظام السوري، ما عدا تلك التي لها مساس مباشر بالمواطنين السوريين بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة حيال هذه المسألة.

4- إنهاء مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، المشكلة بموجب البروتوكول الموقع عليه بين الحكومة السورية والأمانة العامة للجامعة بتاريخ 2011/12/19.

5- دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار.

6- الطلب إلى المجموعة العربية في الأمم المتحدة تقديم مشروع قرار للجمعية العامة في أقرب الآجال يتضمن المبادرة العربية وباقي القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية في هذا الشأن.

7- الطلب إلى الأمين العام تسمية المبعوث الخاص لمتابعة العملية السياسية المقترحة في إطار المبادرة العربية وفقاً للفقرة الخامسة من قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22.

8- الترحيب بدعوة الجمهورية التونسية لاستضافة مؤتمر أصدقاء سورية المقرر انعقاده بتاريخ 2012/2/24م والحرص على أهمية مشاركة الدول العربية في هذا المؤتمر وفق ما جاء في كلمة رئيس الوفد التونسي في المجلس.

9- فتح قنوات اتصال مع المعارضة السورية وتوفير كافة أشكال الدعم السياسي والمادي لها، ودعوتها لتوحيد صفوفها والدخول في حوار جاد يحفظ لها تماسكها وفعاليتها قبل انعقاد مؤتمر تونس.

10- فتح المجال أمام منظمات الإغاثة العربية والدولية بما فيها المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر واتحاد الأطباء العرب ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات لتمكينها من إدخال مواد الإغاثة الإنسانية للمواطنين المتضررين ومواجهة الأوضاع الإنسانية المتردية والتخفيف من معاناة المتضررين، ودعوة هذه المنظمات لتحمل مسئولياتها الإنسانية، وفي حالة إعاقة وصول الغذاء والدواء للمدنيين السوريين، تدعو الجامعة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته.

11- الدعوة إلى تنظيم حملات تبرع شعبية لمساعدة الشعب السوري الشقيق وتخفيف معاناته.

12- وضع آلية عربية دولية لتقديم الدعم والمساعدة الإنسانية للشعب السوري الشقيق.

13- دعوة منظمة التعاون الإسلامي لدعم الجهد الدولي بشأن سورية، وتحمل مسئولياتها في هذا الشأن.

14- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع في سورية.

(ق: رقم 7446- د.غ.ع.م - 2012/2/12)

(*) تتحفظ لبنان على هذا القرار.

(*) تتحفظ الجزائر على الفقرات 5 و6 من منطلق تحفظها على الفقرة 7 من قرار رقم 7444 بتاريخ 2012/1/22.